صندوق النفقة
الفلسطيني

التـــقريـــــــــر

الإداري والمـــــالي الســـــنوي

للـــــــعام 2014

صندوق النفقة
الفلسطيني

مقـــدمـــــة:

على الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها إدارة الصندوق لتجاوز الأزمة المالية المتفاقمة منذ العام (2011) واتباع سياسة شد الأحزمة وتقليص النفقات، وعلى الرغم من نداءات الاستغاثة التي وجهت لصانعي القرار للتدخل التشريعي لزيادة موارد الصندوق بما ينسجم وفلسفة ورؤية الحكومة الفلسطينية في تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والضعيفة، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل في وضع المشروع المعدل لقانون صندوق النفقة كأولوية طارئة أمام الجهات ذات الاختصاص، كذلك فشلت هذه الجهود في الحصول على أي دعم من الموازنة العامة خلال هذا العام، الأمر الذي فاقم من حجم الهوة بين واردات الصندوق والتزاماته تجاه الفئات المهمشة المستهدفة، وخلال العام 2014 فإن مجموع ما تم صرفه للمستفيدات لم يتجاوز مستحقات ستة أشهر متراكمة من العام 2013، وبلغة الأرقام تضاعف عدد المستفيدات منذ العام 2009 من (3840) إلى (20,100) تقريباً في العام 2014 أي بنسبة زيادة فعلية بلغت (523%)، في حين أن موارد الصندوق منذ تأسيسه بقيت ثابتة.

وعلى اعتبار أن أموال الصندوق أموال عامة فإن الموازنة العامة ضامنة لديونه ويقتضي التدخل السريع لتحويل هذه المستحقات لمستفيديها من الموازنة العامة، وقد بلغ مجمل هذه الديون في العام 2014 ما مقداره 5,322,002.84 شيقل، ودون التدخل التشريعي لزيادة موارد الصندوق بما يتناسب مع التزاماته بالسرعة القصوى سيواجه الصندوق خطراً محدقاً يهدد وجوده وديمومته.

وللسنة الثالثة على نشوء الأزمة المالية للصندوق، فإننا نكرر في إدارة الصندوق دق ناقوس الخطر لحماية الصندوق ورسالته الرائدة في حماية الفئات المهمشة والضعيفة، تلك المستفيدة من خدمات الصندوق والتي جلها من النساء التي ضاقت عليهن الدنيا ولم يجدن غير أبواب الصندوق ملاذاً آمنا من الفقر والعوز والتشرد مع أطفالهن نتيجة تعذر تحصيل النفقات المحكوم لهن بها من المحاكم الفلسطينية المختصة.

صندوق النفقة
الفلسطيني

وإيماناً منا في إدارة الصندوق بمبدأ الشراكة والشفافية والنزاهة، فإننا ولغايات وضع الشركاء في مجلس الإدارة ومجلس الوزراء كمرجعية إدارية للصندوق أمام مسؤولياتهم التاريخية في إنقاذ فكرة وديمومة الصندوق، نتقدم بهذا التقرير الإداري والمالي الذي يبين حقيقة الوضع المالي للصندوق وأثر الأزمة المالية الناتجة عن ثبات الموارد في مواجهة تضاعف الالتزامات على مستقبل الصندوق في المدى المنظور، وكذلك لتبيان الجهود الإدارية المبذولة إدارة الصندوق في ظل هذه الفترة العصيبة، حيث يتضمن هذا التقرير استعراضاً لأبرز الإنجازات على الصعيد الإداري والمهني لعمل الصندوق، بالإضافة إلى تقديم تشخيص لمعوقات العمل وآليات تطويره المستقبلية، بالإضافة إلى أن هذا التقرير ينقل صورة واقعية للوضع المالي للصندوق وأوجه الصرف لميزانية الصندوق، بالإضافة إلى أهم المعوقات المالية التي تواجه الصندوق والتوصيات المقترحة.

تم تقسيم التقرير إلى أربعة أقسام تغطي كل منها غاية من غايات الصندوق وفقا لما تم تبنيه في الخطة الاستراتيجية للأعوام (2014–2017) وهي:

- الغاية الأولى: دفع جميع أحكام النفقات المحكوم لها من جهات الاختصاص لمستحقيها.
- الغاية الثانية: تحسين نوعية خدمات الصندوق المقدمة للفئات المستفيدة لتمكينها للدفاع عن والمطالبة بحقوقها.
- الغاية الثالثة: استرداد الأموال المدفوعة.
- الغاية الرابـعة: استدامة الصندوق.

وأهم الإنجازات المرتبطة في المرحلة التي يغطيها التقرير، وارتباطا بالغاية الأولى للصندوق تم تغطية قيمة نفقات محكوم بها ومتعذر تنفيذها لأكثر من (20,100) وبقيمة بلغت (1,113,339) شيكل وفقاً للقانون والأنظمة الإدارية المعمول بها، وعلى صعيد استدامة الصندوق والحوكمة تم تحصيل مبلغ (487,100.20) شيقل، بنسبة 37.7% من المبلغ المصروف خلال العام، وبنسبة 9.15% قياساً في رصيد الذمم في نهاية العام، كاستردادات من المحكوم عليهم بالدفع وفقاً للقانون وبناءً على نظام تسويات، وكما تم مراعاة اتخاذ جميع الإجراءات بما ينسجم مع دليل السياسات ونظام الأرشفة. وتحقيقاً للغاية الثانية دعم وتمكين الفئات

صندوق النفقة
الفلسطيني

المستفيدة من الصندوق، سعى الصندوق إلى توفير سلة خدمات متكاملة للفئات المستفيدة منه، من خلال توفير خدمات صحية، اجتماعية، قانونية..إلخ لأكثر من (114) مستفيد ومستفيدة.

وهذا العام تم تدريب كادر الصندوق على عدة مواضيع (مهارات الاتصال والتواصل، بناء الحالة وفن المقابلة، بناء الحالة وطرق النجاة ومسارات التدخل، جلسة تفريغ وتقييم لاحتياجات المستفيدين/ات) كما هو موضح بالتقرير لاحقاً، معتمدين على منهجية التدريب أثناء العمل، وذلك تحقيقاً لغاية استرداد أموال الصندوق، وتحقيقاً لغاية دعم وتمكين الفئات المستفيدة.

ومن أهم التحديات التي واجهت عمل الصندوق في العام 2014، اتساع دائرة الفقر والبطالة ومحدودية الدخل إضافة إلى تصاعد نسبة الطلاق في المجتمع الفلسطيني مما انعكس على عدد أحكام النفقة المتعذر تنفيذها وزيادة عدد الطلبات المقدمة للاستفادة من خدمات الصندوق في ظل محدودية وثبات الموارد، الأمر الذي يشكل حاجة ملحة وطارئة لزيادة موارد الصندوق المالية للتعامل مع زيادة الأعباء والطلبات. وارتباطا بهذه الأسباب تم إعداد مشروع معدل لقانون صندوق النفقة تم تقديمه إلى فخامة الرئيس ونظم الصندوق مجموعة من الحملات لتوضيح الأسباب الموجبة لتبني التعديلات المقترحة ومطالبة فخامة الرئيس بسرعة إصدار القانون المعدل لوجود حالة ضرورة لا تحتمل التأخير تتوقف عليها ديمومة وبقاء الصندوق.

بشكل عام فإنه من الواضح أن الصندوق دخل الأزمة وبشدة في ظل المعطيات الحالية والمتمثلة في زيادة مبالغ النفقات ومحدودية مصادر الدخل للصندوق. وهذا يستدعي تضافر كافة الجهود من كل أطراف العلاقة للعمل على الدفع لتحسين الموارد الذاتية لصندوق النفقة الفلسطيني.

فـــاطمة المؤقـــت

المديـــر الـــعام

الغـــايـــــة الأولى: دفــع جميـــع أحكـــــام النفقــات المحكــوم لها من جـــهات الاختصاص لمســتحقيـها

التدريب والإشراف على موظفات الصندوق حول آليات إجراء المقابلات المعمقة، حيث تم اعتماد منهجية التدريب أثناء العمل لكادر الصندوق على:

1. مهارات الاتـصال والتواصل.
2. بنــاء الــحالة، وفــن المـقابــلة.
3. طـرق النــجاة، ومســـارات التـدخل عند إجـراء المقابـلة.

أولاً: ضـمان وصـــول الصـــندوق للفئـــة المســتفيدة

عدد المتوجهات للصندوق خلال العام 2014 بلغ 151 متوجهة، انطبقت شروط الاستفادة على 132 منهن، وصرف لهن ما مجموعه 227326.44، في حين تم تحصيل 45469.61 شيقل من هذه الملفات. في حين كان العدد الموافق عليه للصرف 44 ملف خلال العام 2013 ، صرف لهن 167341 شيقل، وتم تحصيل 38301 شيقل من هذه الملفات. وعند سؤال المستفيدات عن كيفية معرفتهن بالصندوق تبين أن دوائر التنفيذ والمحاكم الشرعية والمحاميين هيمنوا على جهات التحويل، حيث بلغت نسبة التحويل 75% من المتوجهات، وتلا ذلك المعارف والمؤسسات والإعلام وأخرى (الشرطة، المحافظة) حيث بلغت النسبة 25%، والجدول أدناه يوضح جهات التحويل:

جدول رقم (1): جهات التـحويـل للصـــندوق

عدد المتوجهات	الجهة المحولة
35	دوائر التنفيذ
33	المحاكم الشرعية
31	المحاميين والمحاميات
16	معارف
14	مؤسسات
12	أخرى
10	إعلام

المستفيدات وأحكام النفقة: بلغ متوسط الصرف للملف الواحد خلال العام 2014 ما مجموعه 804 شيقل وكان متوسط الصرف للأحكام المختلفة من النفقات 330.31 شيقل.

المستفيدات وأنواع النفقة: يوضح الجدول أدناه أنواع النفقة التي تم صرفها للملفات.

الجدول رقم (2): أنواع النفقة التي صُرفت

أنواع النفقة/ المنطقة	علاج	تعليم	مسكن	صغار	زوجة	زيادة نفقة	عدة	حضانة	المجموع
الوسط	1	3	3	42	22	7	0	3	81
الجنوب	0	0	0	15	10	4	2	0	31
المجموع	1	3	3	57	32	11	2	3	112
النسبة	%0.5	%2.6	%2.6	%51	%28.5	%10	%1	2.6	%100

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نفقة الصغار لها أعلى نسبة 51% تقريباً، يليها نفقة الزوجة 28.5% تقريباً، ويوضح الشكل أدناه تفاصيل الصرف للمستفيدات:

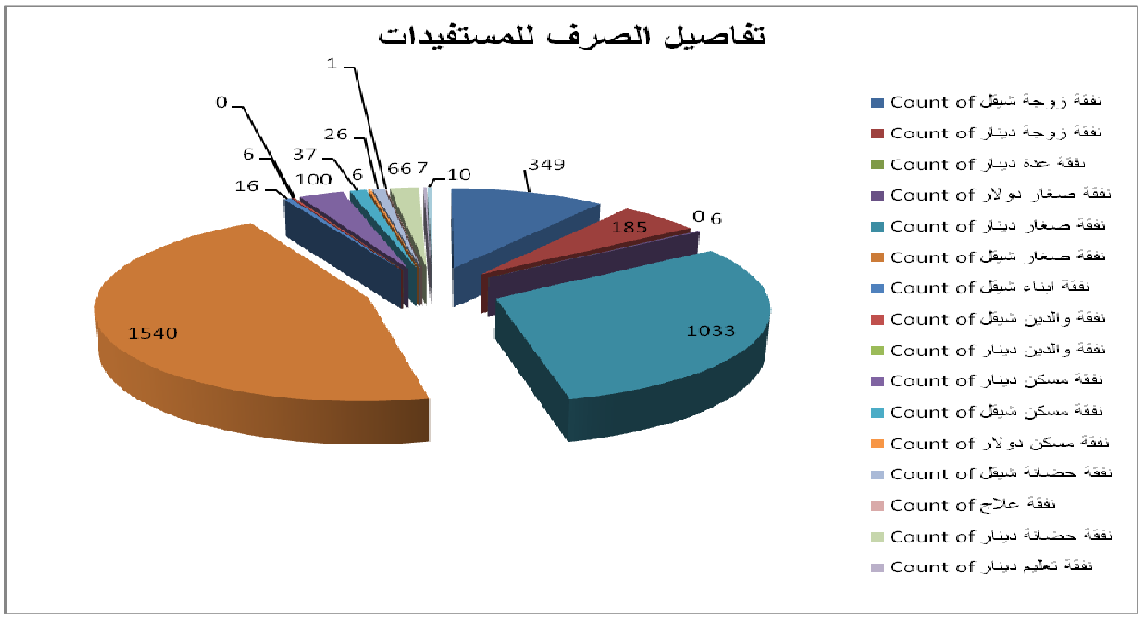

وعند فحص توزيع ملفات المستفيدات جغرافياً تبين بأن منطقة الوسط تحظى بأعلى نسبة من الملفات وذلك واضح من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (3): التوزيع الجغرافي للملفات

البيان	شمال	وسط	جنوب	المجموع
عدد الملفات 2012	78	101	79	258
عدد الملفات 2013	95	114	85	294
عدد الملفات 2014	107	165	111	383

صـــندوق النـفقـــة والمســـــتفيدات:

بلغ مجموع المبلغ المصروف للمستفيدات خلال العام 2014 مبلغ 1,113,339 شيقل بواقع ست حوالات بمتوسط بلغ 185,556 شيقل، في حين تم صرف ما مجموعه 1,063,917 شيقل في عام 2013 بمتوسط بلغ 152,000 شيقل. والجدول أدناه يوضح الصرف للمستفيدات:

جدول رقم (4): الصرف للمستفيدات

السنة	المبلغ	نسبة الزيادة
2006	60382	
2007	124466	206.13%
2008	275110	221.03%
2009	503622	183.06%
2010	886901	176.10%
2011	1282647	144.62%
2012	1472238	114.78%
2013	1063917	72.27%
2014	1113339	104.65%
المجموع	6782622	

وبخصوص المبالغ المنفقة للمستفيدات من ناحية مطلقة فهي بصعود وتزايد والشكل التالي يوضح ذلك:

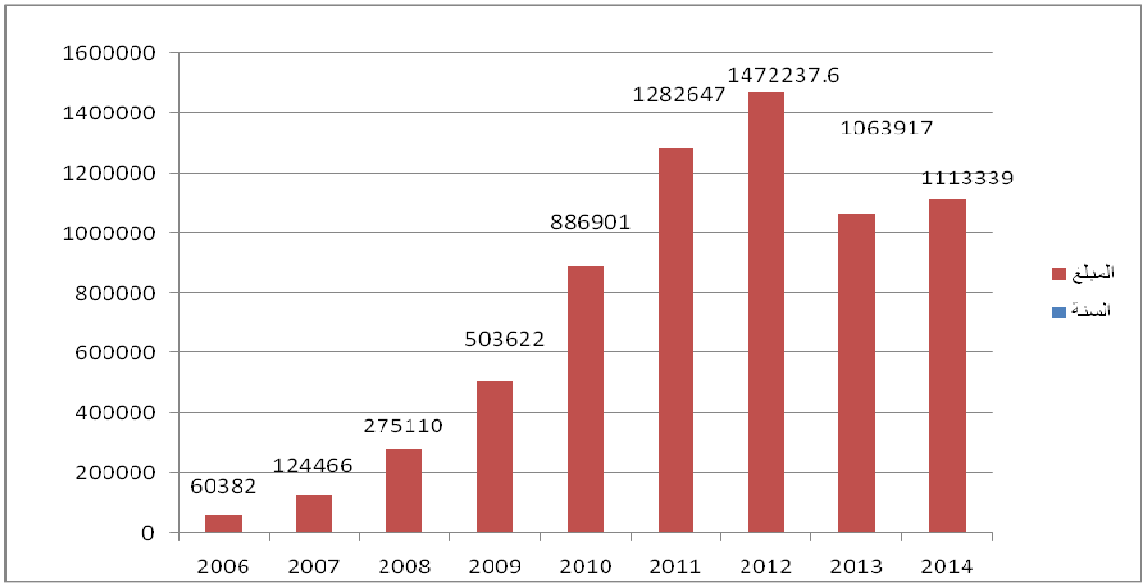

و فيما لو تم صرف مستحقات السنة كاملة وباعتماد متوسط الصرف الشهري البالغ 185,556 شيقل لكان الوضع مغايرا لما هو عليه في الشكل أعلاه والشكل أدناه يوضح ذلك:

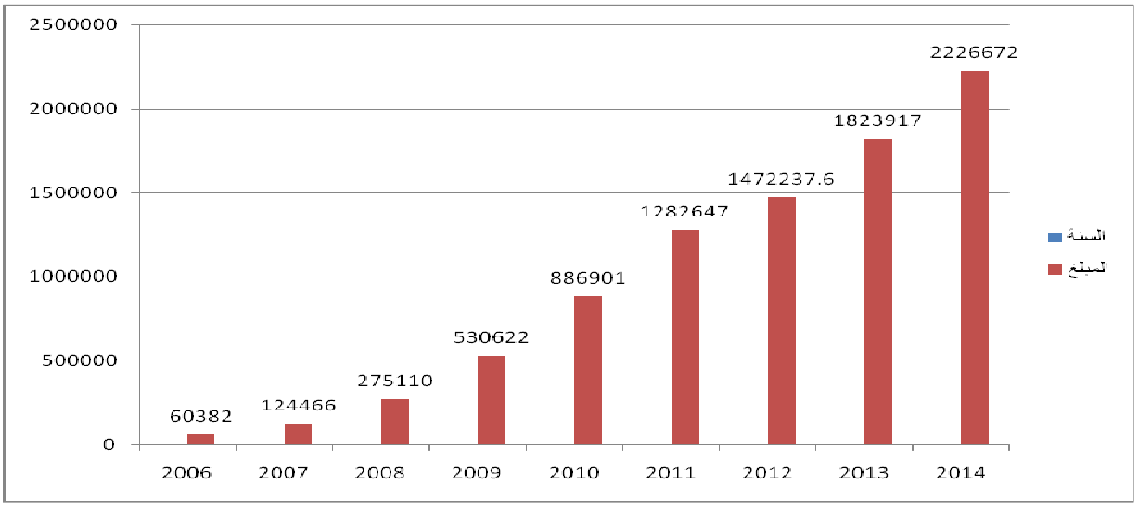

ومن الشكل أعلاه نلاحظ القفزات في الصرف للمستفيدات.

وعند الرجوع إلى الأرصدة نلاحظ أن صافي رصيد المستفيدات في نهاية العام بلغ 5322002.84 شيقل، وفي سنة 2013 هو 4610067 شيقل، وفي سنة 2012 كان 3800162 شيقل، مقارنة مع 2590280 شيقل لسنة 2011 و1576255 لسنة 2010. ونجد أن الرصيد ارتفع بنسبة 15% قياساً برصيد 2013. وما بين رصيد 2013 و2012 بلغت نسبة الزيادة 21%، وما بين سنة 2012 و2011 بلغت نسبة الزيادة 46%، وما بين سنة 2010 و2011 بلغت نسبة الزيادة 64%، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم (5): مقارنة أرصـــدة المســـــتفيـدات

السنة	الرصيد	النسبة
2009	853,236	------
2010	1,576,255	%184.7
2011	2,590,280	%164.33
2012	3,800,162	%146.7
2013	4,610,067	%121.31
2014	5,322,003	%115

ثانيـاً: أنـــظمة وإجـــراءات مؤســـسـية تشـــمل معايـيـر الاختيار والـــدفع

- تتوافر في جميع الملفات المقدمة للصندوق والتي تستفيد منه فعلياً، كل ما هو مطلوب من مستندات وفقاً لأنظمة وإجراءات الصرف التي يعمل بها الصندوق.
- يتم تجديد بيانات الفئات المستفيدة من الصندوق بشكل دوري لغاية التأكد من استحقاق المستفيدات لخدمات الصندوق، بعد التأكد من صحة الوضع الاجتماعي للمستفيدات وصحة الأوراق الرسمية المقدمة من قبلهن وفقاً لما جاء في قانون الصندوق واللائحة التنفيذية، بما يضمن تحقيق هدفين: الأول، إيصال الخدمة لمستحقيها، والثاني، المحافظة على حقوق وأموال الصندوق من التبدد.

ثـالثــاً: المتابــعة والتــحقق من الحــالات المســـتهدفـة لضــمان وصــول الخــدمة إلى مســـتحقيـها

ولتحقيق هذا الهدف، تم تجديد جميع الملفات بعد دراسة بياناتها، وإجراء مقابلات معمقة للتأكد من صحة الأوراق الرسمية المقدمة في الملف والتأكد من استحقاق الاستفادة. حيث بلغ عدد الملفات في منطقة الجنوب 111 ملف، وفي منطقة الوسط 165 ملف لا زال مفقوداً منها 4 ملفات في دائرة تنفيذ رام الله، وفي منطقة الشمال 107 ملف تنفيذي.

رابـــــعاً: معرفة المؤسسات ذات العلاقة بعمل الصندوق وأهدافه وشروط الاستفادة منه

- تم التنسيق مع مؤسسات حكومية لنشر الخدمة التي يقدمها الصندوق وشروط استحقاقها، ومن ضمن هذه المؤسسات: وزارة الشؤون الاجتماعية، دوائر التنفيذ والمحاكم الشرعية.
- الصفحة الإلكترونية تم تغيير وتحديث الصفحة الالكترونية على النحو التالي:
  - تحديث الصفحة لعرض النشاطات والأخبار، وإضافة نموذج التكفل مع إمكانية تعبئته إلكترونياً، وكذلك إضافة خيار الطباعة بشكل مباشر من الموقع، وكذلك إضافة شركاء الصندوق من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، كما وتم إضافة مربع أسفل الصفحة يتضمن عرض لوضع عدد من الحالات التي تستفيد من الصندوق.
  - كما وتم توفير إمكانية الاطلاع على قانون الصندوق واللائحة التنفيذية له عبر الموقع، وكذلك الدراسات والتقارير المالية والإدارية للصندوق، بالإضافة إلى مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع كل من وزارة النقل والمواصلات، والشرطة القضائية.
  - كما وتم توضيح العلاقة بين المؤسسات الشريكة فيما يتعلق بملاحقة المكلفين بالدفع واسترداد أموال الصندوق.

- تم إضافة أيقونة حقائق وأرقام حول الصندوق، لتوضيح الموارد المالية، ومصاريف الصندوق، وتطور الوضع المالي الذي انعكس على ظهور حالة ملحة لتعديل القانون، بالإضافة إلى احتواء هذه الأيقونة على التصور المطروح للمقترح المُقدم لتعديل القانون، بالإضافة إلى بيانات إحصائية مساندة.
- تم إدراج الأخبار التي يتم نشرها حول الصندوق في كافة وسائل الإعلام المقروء سواء الإلكترونية أو الصحف المحلية، وذلك من باب أرشفتها.
- يتم تنزيل أخبار الصندوق أولاً بأول فور حدوثها من نشاطات وورش عمل وأخبار حول عمله والتحديات التي تواجهه.
- إدراج عدد من المقابلات التلفزيونية التي تم بثها حول الصندوق.

- تفعيل مواقع التواصل الاجتماعي (صفحة الفيس بوك) للتعريف بخدمات الصندوق والدور الذي يلعبه، حيث تم إدراج أخبار وصور حول نشاطات الصندوق وخدماته، وكذلك الأخبار التي يتم نشرها في وسائل الإعلام المختلفة حول الصندوق. بالإضافة إلى السعي لزيادة أصدقاء الصندوق الذي وصل حتى نهاية العام إلى 1768 صديق. كما وتم إدراج عدد من الحالات التي تستفيد من الصندوق، والتي بلغ عددها خلال فترة التقرير 20 حالة.

الغاية الثانية: تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها الصندوق

أولاً: تفعيل شبكة الأمان للفئات المستفيدة

يسعى الصندوق لرصد وتصنيف احتياجات الفئات المستفيدة وفقاً لبرنامج التمكين الاجتماعي- الاقتصادي والقانوني، والتنسيق مع المؤسسات الشريكة في هذا المجال، حيث قدم الصندوق خلال العام عدة خدمات مكملة.

ثانيـاً: التشبيك من أجل تقديم خدمات إلى جانب خدمات الصندوق

تم التشبيك مع وزارة الصحة من أجل توفير بعض الأدوية لعدد من الفئات المستفيدة من الصندوق، وكذلك تم توفير الدعم النفسي من خلال التشبيك مع جمعية ياسمين. كما وتم توفير أجهزة طبية مساعدة للأطفال المستفيدين من الصندوق.

الـــغايـة الثـالـثـة: اســـــترداد أمـوال الصـــندوق

أولاً: مأســســـة العلاقـة مع المؤســـــسـات ذات الصـلة

مأسسة العلاقة مع المؤسسات ذات العلاقة بعمل الصندوق بهدف زيادة التحصيل، حيث تم عقد لقاءات عدة مع عدة جهات: وزارة الخارجية، ووزارة الاقتصاد، واتحاد الغرف التجارية (13 غرفة تجارية في الضفة الغربية والقدس)، ومجلس القضاء الأعلى الذي لا زلنا نواجه بعض الإشكاليات في عملنا معهم، أهمها: رفض البيانات المالية الصادرة من النظام المحاسبي الخاص في الصندوق من قبل بعض الدوائر، والتي توضح ذمة المحكوم عليه. علماً بأن هناك إشكاليات تم التصدي لها كإصدار مشروحات تعذر التنفيذ التي كانت تصدر دون توضيح الإجراءات المتخذة من قبل دوائر التنفيذ، وكذلك إشكالية حلول محاميات الصندوق بموجب التفويض المنظم من الصندوق، بالإضافة إلى السماح للمحكوم لها بمراجعة الملف التنفيذي بعد حلول الصندوق بالملف. كما وتم عقد لقاءات دورية مع وزارة الداخلية، ووزارة المواصلات والشرطة.

ويوضح الجدول أدناه مخرجات التنسيق مع الجهات التي تم مأسسة العلاقة معها:

جدول رقم (6): مخرجات التنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة بعمل الصندوق

البيان	المخرجات	المؤشـرات
وزارة الخارجية	• الاستعلام المباشر عن المحكوم عليهم المتواجدين خارج البلاد.	وعدوا بتزويدنا بمعلومات عن المحكوم عليهم المتواجدين خارج البلاد والذين تم الاستعلام عنهم من قبلنا، والبالغ عددهم 73 شخص.
مجلس القضاء الأعلى	• مراجعة عدد ملفات بدون سقف في دوائر التنفيذ.	توفير الوقت والجهد على محاميات الصندوق المتابعات للملفات في دوائر التنفيذ.
اتحاد الغرف التجارية	• الدعوة للمشاركة في عدد من المعارض المحلية والعربية. • تزويدنا بقوائم الشركات ورجال الأعمال المسجلة لدى الاتحاد. • تعريف الغرف التجارية بالصندوق وآلية عمله.	تسهيل التواصل والاستعلام عن المحكوم عليهم مع الغرف التجارية، خاصة في غرفة تجارة رام الله.
وزارة الداخلية	• الاستعلام المباشر عن أرقام هويات المحكوم عليهم غير المتوافرة لدى الصندوق في (عقود الزواج وحج الطلاق، والهويات الشخصية للمستفيدات زوجاتهم أو طليقاتهم)، وكذلك أماكن سكنهم.	استلام ردود حول قوائم المحكوم عليهم الذين يتم رفع أسمائهم للوزارة في وقت أقل بكثير مما كان عليه الوضع في السابق.
وزارة النقل والمواصلات	• الاستعلام المباشر عن الأموال المسجلة لدى الوزارة للمحكوم عليهم. • استخدام البرنامج المحوسب لدى الوزارة، حيث تم إفراد خانة خاصة للصندوق على الحجوزات المحوسبة.	سرعة الحصول على معلومات حول المحكوم عليهم الذين يتم رفع أسمائهم للوزارة.
الشرطة	• وجود ضابط اتصال للمتابعة المباشرة مع الصندوق.	تم تنفيذ 25 أمر حبس.

المبالغ المستردة

اما الجانب الآخر المرتبط بالمستفيدات فهو المبالغ المحصلة من المحكوم عليهم وقد استمر الصندوق في نهجه المرتبط في تجديد الملفات الخاصة بالمستفيدات حيث تم تجديد ملفات جميع المستفيدات، وتم وقف الصرف لثلاثة عشرة مستفيدة (13) بسبب عدم استكمال اجراءات تجديد ملفاتهن وبمبلغ إجمالي 27525 شيقل. في حين تم تحصيل ما مجموعه 52,845 شيقل في سنة 2013 والجدول أدناه يوضح التحصيلات ومقارنتها مع أرصدة الذمم الخاصة بكل منطقة:

جدول رقم (7): التحصيلات ومقارنتها مع أرصدة الذمم الخاصة بكل منطقة

البيان	تحصيلات	رصيد الذمم	نسبة التحصيل القانوني
منطقة الشمال	94,826.50	1,511,817.21	%7
منطقة الوسط	255,408.31	2,641,071.25	%9.67
منطقة الجنوب	136,865.39	1,134,991.89	%12

في المجمل تم تحصيل ما مجموعه 487,100 شيقل، في حين تم تحصيل مبلغ 316,520 شيقل خلال العام2013، وتم تحصيل مبلغ 309,482 شيقل في سنة 2012، وبالقيم المطلقة هو أكثر مما تم تحصيلة في سنة 2013. واذا ما قورنت نسبة الزيادة في سنة 2014 مع سنة 2013 نجد نسبة الزيادة تبلغ 53.89%، وبمقارنتها مع سنة 2012 نجد نسبة الزيادة 57%، ومع سنة 2011 نجد النسبة 62%، ونلاحظ تصاعد نسبة الزيادة والسبب وراء تدني التحصيلات بالقيم المطلقة قياساً برصيد المستفيدات يعود الى طبيعة الملفات المتابعة حيث انها متعذرة التنفيذ قبل القدوم للصندوق، مع العلم بأن الصندوق خطى خطوة كبيرة في مجال التحصيلات من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع عدة جهات لتحصيل أموال الصندوق، وقد وضحت دراسة (أنا، لأننا.. نحن) التي قام الصندوق بإعدادها خلال العام 2013، أسباب عدم دفع النفقة والتي باعتقادنا هي نفس أسباب عدم تحصيل أموال الصندوق. وجدير بالذكر أن عدد الملفات التي تم

التحصيل منها بلغت73 ملف موزعة بين الشمال 19 ملف، والوسط 32 ملف، والجنوب 22 ملف، في حين كانت في سنة 2013 ما مجموعه 57 ملف فقط.

ولمزيد من التحليل بلغت ذمم المستفيدات لمنطقة الشمال 1,511,817.21 شيقل وعددها 107 ملف بلغت التحصيلات منها 94,826.50 شيقل ونسبة التحصيل من رصيد ذمم المنطقة 7%، في حين كانت في سنة 2013 ما نسبته 4.4% في حين بلغت ذمم مستفيدات منطقة الوسط 2,641,071.25 شيقل وعدد الملفات 165 ملف وبلغت التحصيلات 255,408.31 شيقل ونسبة التحصيلات من رصيد ذمم المنطقة9.67%، في حين كانت في سنة 2013 ما نسبته 8.04% تقريباً، أما منطقة الجنوب فمجموع ذمم المستفيدات بلغ 1,134,991.89 شيقل وعدد الملفات 111 ملف وبلغت التحصيلات 136,865.39 شيقل ونسبة التحصيل من رصيد ذمم المنطقة12% مقارنة مع 7.85% تقريباً في سنة 2013. والجدول التالي يوضح التحصيلات من المحكوم عليهم:

جدول رقم (8): التحصيلات من المحكوم عليهم

السنة	المبلغ	النسبة
2006	0	
2007	7627	
2008	56195.5	736.80%
2009	56120.29	99.87%
2010	131958.8	235.14%
2011	300547.4	227.76%
2012	309482.4	102.97%
2013	316520	102.27%
2014	487100	153.89%
المجموع	1665551.39	

ونلاحظ من الجدول أن التحصيلات بالقيم المطلقة بدأت بالصعود والتزايد من سنة إلى أخرى وإذا ما تمت المقارنة ما بين التحصيلات وأرصدة المستفيدات في نهاية كل عام نجد أن المبلغ بالقيمة المطلقة في تزايد،

في حين نلاحظ أن النسبة بدأت بالارتفاع ومن ثم عادت إلى الهبوط (تزايد بنسبة متناقصة) وجدول المقارنة ما بين الأرصدة والتحصيلات يوضح ذلك كما هو مدرج أدناه:

جدول رقم (9): المقارنة بين الأرصدة والتحصيلات

السنة	الرصيد المستفيدات في نهاية العام	التحصيل من المحكوم عليهم	نسبة التحصيل من رصيد المستفيدات
2009	₪853,236.00	₪56,120.29	6.58%
2010	₪1,576,255.00	₪131,958.84	8.37%
2011	₪2,590,280.00	₪300,547.43	11.60%
2012	₪3,800,162.00	₪309,482.35	8.14%
2013	₪4,610,067.00	₪316,520.00	6.87%
2014	₪5,322,002.84	₪487,100.20	9.15%

المنحنى أدناه يوضح الاتجاه العام للتحصيلات من المحكوم عليهم:

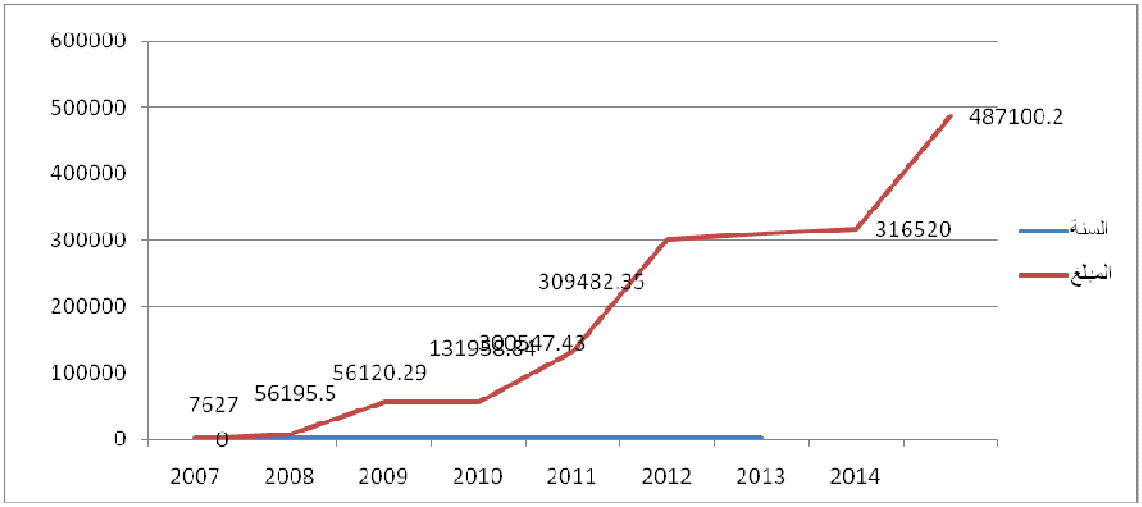

والرسم البياني التالي يوضح التحصيلات بالقيم المطلقة خلال سنوات عمل الصندوق والذي نلاحظ من خلاله القفزات في عملية استرداد أموال الصندوق:

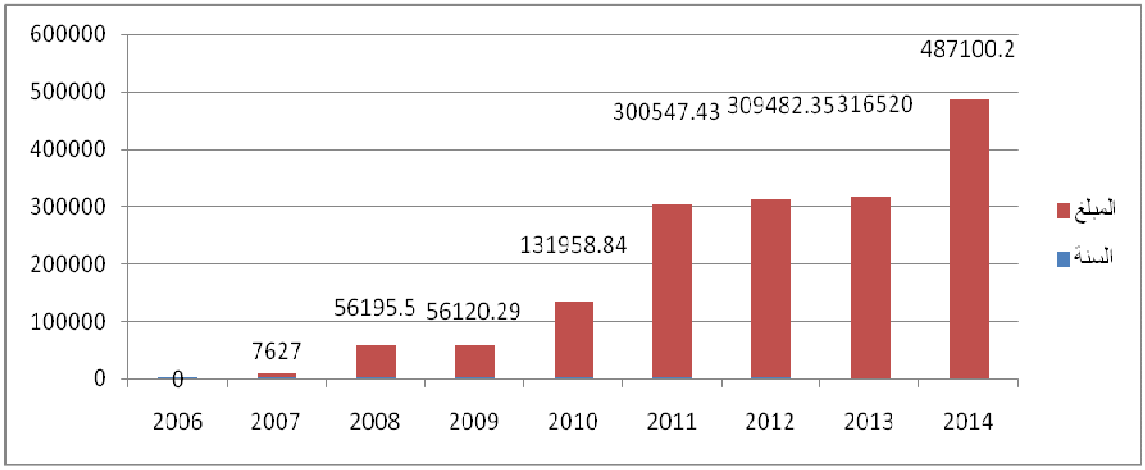

والاتجاه العام لأرصدة الذمم تصاعدي كما يظهر من المنحنى أدناه:

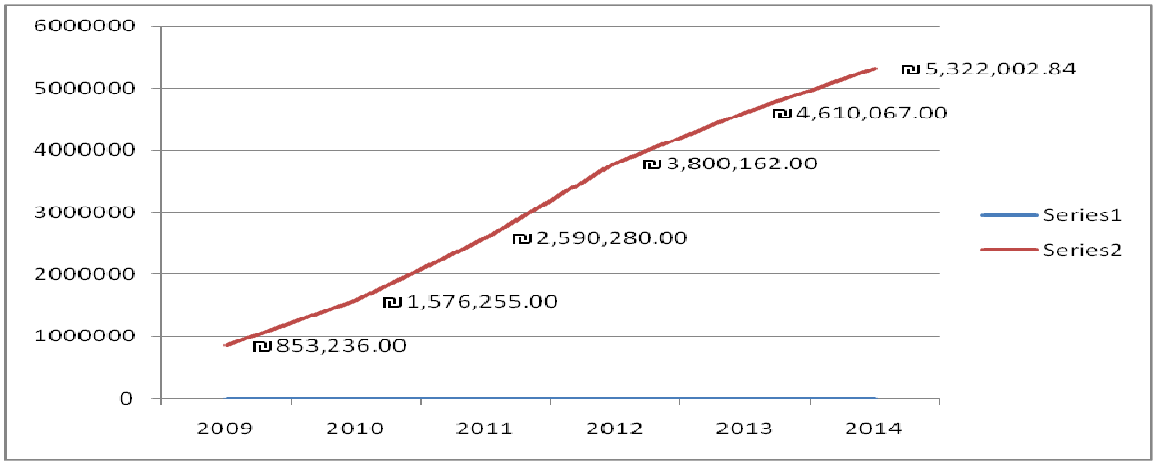

ثانـــياً: تطـوير قـوانين وأنـظمة وإجـراءات تضمن اســترداد أموال الصـــندوق

- اعتماد نظام خاص بالتسويات مع المحكوم عليهم.

تم اعتماد نظام خاص بالتسويات مع المحكوم عليهم، ووضع شروط وضوابط للتسويات مما كان له تأثير على التفاوض مع المكلفين بدفع النفقة، حيث كان عدد التسويات التي تم إبرامها خلال العام 30 تسوية.

- إجراء تجديد للملفات بمقابلة ذوي العلاقة والتحري من الجهات المختلفة وتجميد الصرف لهم.
- التشبيك والتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة.

تم اعتماد آلية التنسيق والتشبيك مع المجالس البلدية والقروية للحصول على بيانات عن المحكوم عليهم، بالإضافة إلى التشبيك مع المؤسسات ذات الصلة بعمل الصندوق لتبادل المعلومات لغرض ملاحقة المحكوم عليهم لاسترداد أموال الصندوق، حيث يتم الاستعلام بشكل مباشر مع وزارة النقل والمواصلات، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، الشرطة، اتحاد الغرف، وزارة الاقتصاد، سلطة الأراضي، سلطة النقد.

الغـــايـــة الـرابـــعة: اســـــــتدامة الصـــندوق

أولاً: إيرادات الصـــندوق

موارد الصندوق المالية الرئيسية وحسب القانون المؤسس هي من رسوم عقود الزواج وحجج الطلاق والتي ساهمت بمبلغ 1,063,146 شيقل في حين رفدت الصندوق بمبلغ 997,749 شيقل في سنة 2013 والتي كانت 942,184 شيقل في سنة 2012 مقارنة مع مبلغ 896198 شيقل خلال سنة 2011 وبمبلغ 863646 شيقل في سنة 2010 وبزيادة بلغت 65,397 شيقل تقريباً. وهذه المبالغ تم استلامها من 25 محكمة شرعية تعمل في الضفة الفلسطينية، ومن المتوقع أن لا تزيد هذه المبالغ في الفترة القادمة بمبالغ كبيرة، وهذا ما يظهره المنحنى المدرج أدناه حيث نلاحظ أن المنحنى في الفترة الأخيرة بدأ بالاستقرار بشكل أفقي، وهذا مؤشر على الاستقرار في هذه الإيرادات، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه تزايد بشكل متصاعد في فترة بداية عمل الصندوق وهي سنوات 2005 حتى 2008 وبعدها بدأت الايرادات في الاستقرار.

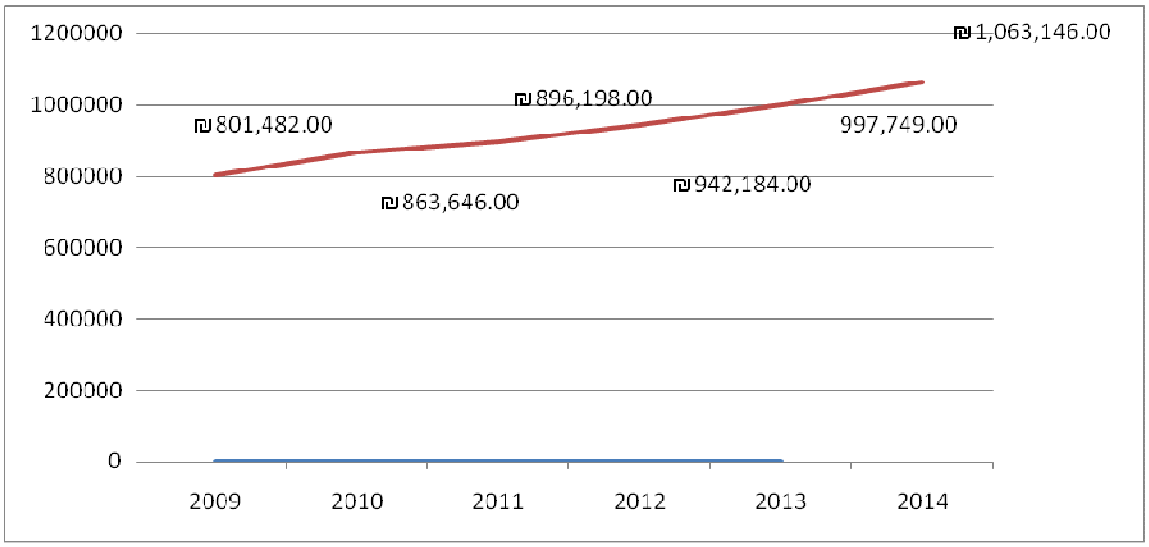

الشكل أدناه يوضح ايرادات كل عام بالقيم المالية المطلقة ويليه جدول يبين الزيادة السنوية في إيرادات المحاكم السنوية مقارنة بالعام الذي يسبقه، ويليه جدول تفصيلي بمشاركة كل محكمة من المحاكم الشرعية في ايرادات الصندوق.

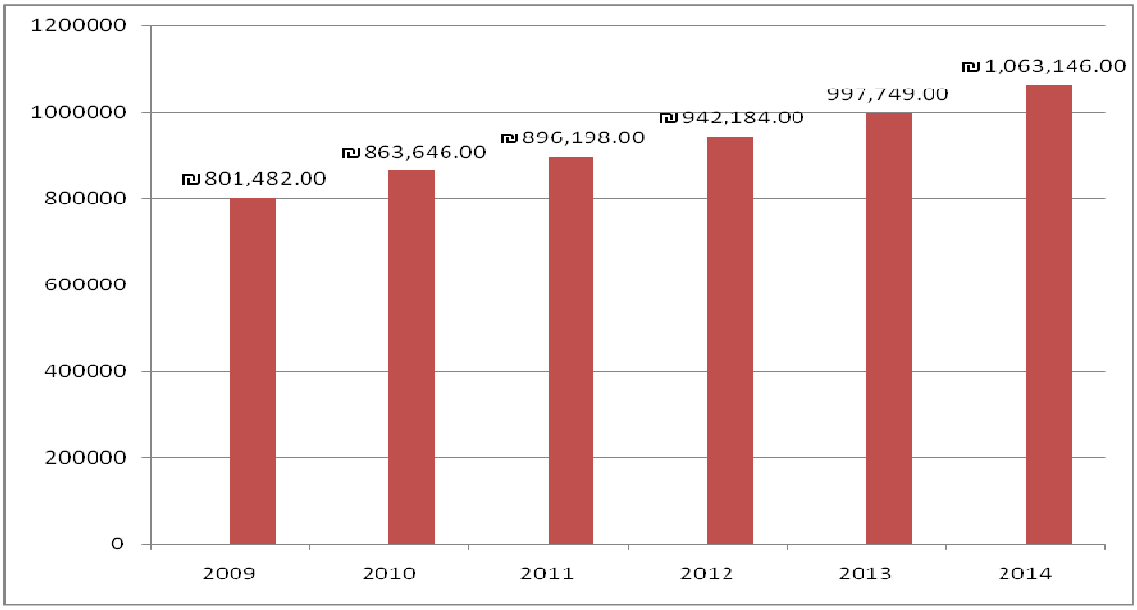

والشكل التالي يوضح مساهمة كل نوع من إيرادات الصندوق:

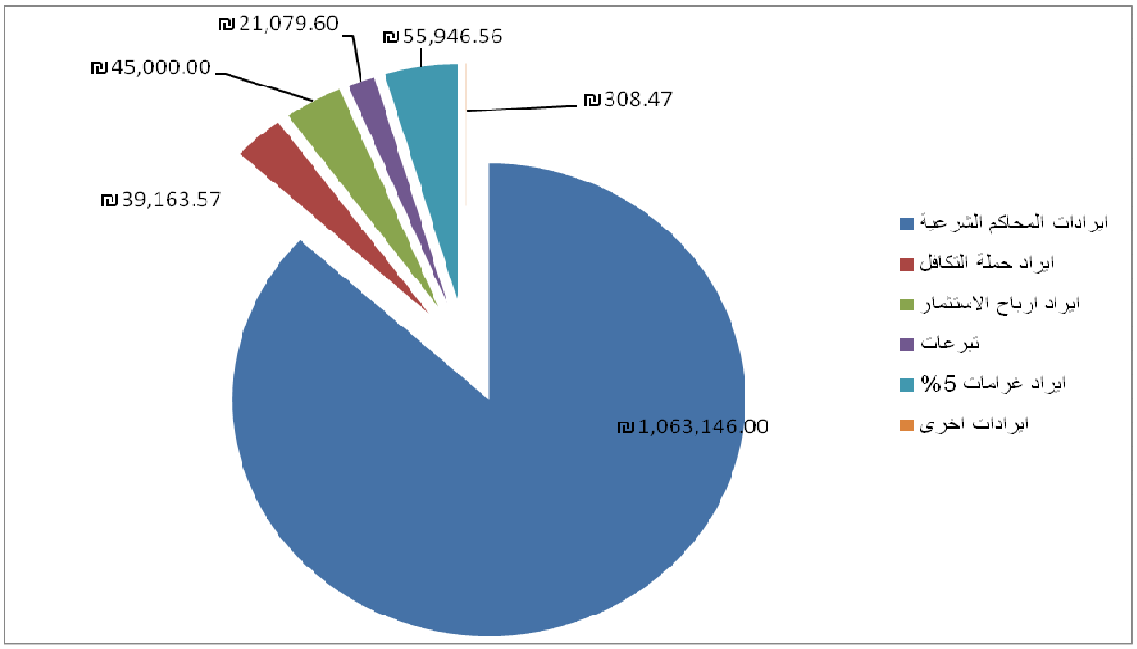

أما عن إيرادات المحاكم السنوية، فالجدول التالي يوضح مقارنة إيرادات المحاكم السنوية:

جدول رقم (10): مقارنة إيرادات المحاكم السنوية

السنة	الإيراد	نسبة الزيادة مقارنة بالسنة السابقة
2005	263,857	-------
2006	616,194	%233.53
2007	720,033	%116.85
2008	738,556	%102.57
2009	801,482	%108.52
2010	863,646	%107.75
2011	896,198	%103.77
2012	942,184	%105.13
2013	997,749	%108.89
2014	1,063,146	%106

أما ما يتعلق بإيراد الاستثمار فقد تم تجديد اتفاقية الاستثمار مع الهيئة العامة للبترول، والمنحنى أدناه يوضح اتجاه إيراد الاستثمار:

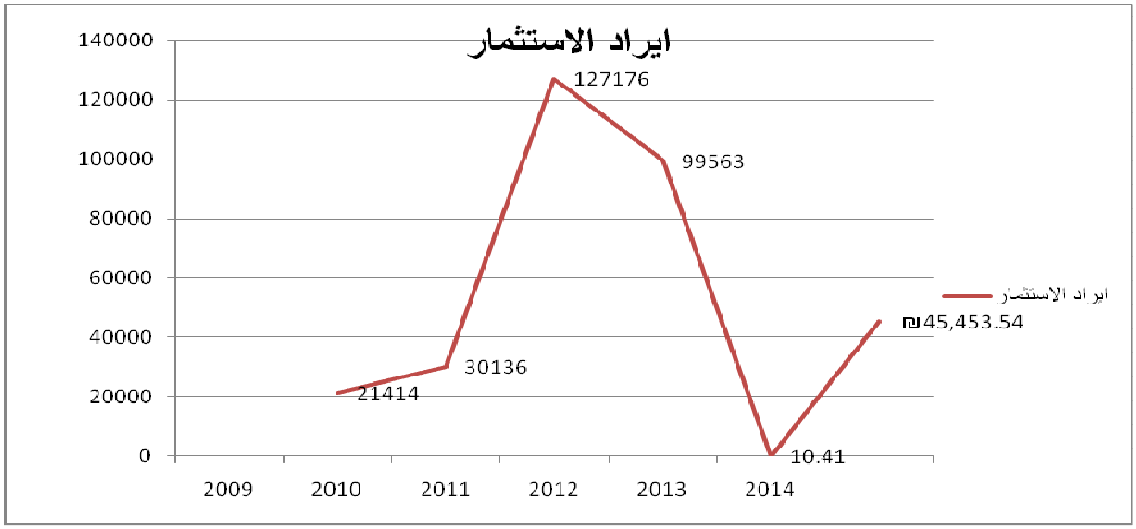

والشكل التالي يوضح الإيراد السنوي الخاص بالاستثمار مقارنة بالسنوات السابقة:

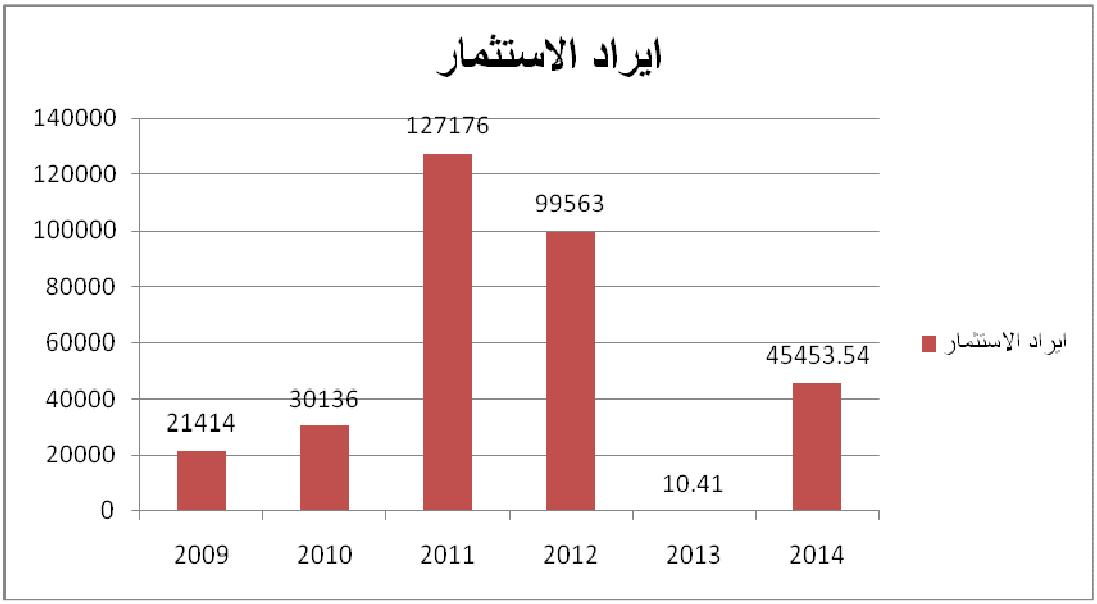

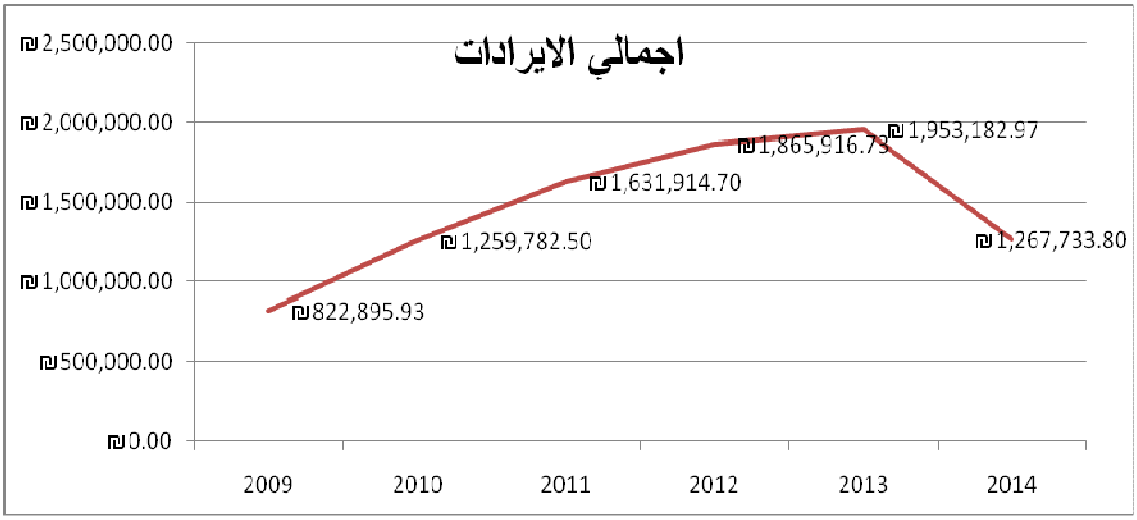

الجدول أدناه يوضح مقارنة أنواع الإيردات مع الإيرادات الكلية:

جدول رقم (11): مقارنة أنواع الإيرادات مع الإيرادات الكلية

السنة	الايراد	النسبة الى الايراد الكلي
ايراد المحاكم	1,063,146	%84
الغرامات	55,946.56	%4
الاستثمار	45,453.54	%3.5
ايراد حملة التكافل	39,163.57	%3
تبرعات المشاريع	63,715.66	%5
إيرادات اخرى	308.47	%0.5
المجموع	1,267,733.8	%100

ثانيـاً: تنويع مصـادر الـدخـل وزيـادتـها

- **زيادة موارد الصندوق باستصدار قرار بقانون من الجهة المختصة لتعديل القانون:**

تم عقد عدة لقاءات مع أمين عام مجلس الوزراء، ومع وزارات مختلفة (العمل، الشؤون الاجتماعية، الأوقاف، المالية، المرأة، الداخلية، العدل)، لجنة التشريعات للنوع الاجتماعي، وعدد من مؤسسات

المجتمع المدني، وأعضاء المجلس التشريعي، ومستشار الرئيس للشؤون القانونية "معالي المستشار حسن العوري".

- **فعاليات الثامن من آذار وإطلاق الدراسة التي قام الصندوق بإعدادها:**

نظم صندوق النفقة الفلسطيني ورشة عمل بمناسبة الثامن من آذار تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء د. رامي الحمد الله لعرض نتائج دراسة "أنا.. لأننا نـــحن" حول واقع واحتياجات النساء المستفيدات من الصندوق، بتاريخ 2014/03/17 في فندق البيست إيسترن، بحضور عددٍ من أعضاء المجلس التشريعي وممثلي الأحزاب والفصائل الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. وقد افتتح الورشة كل من معالي وزيرة شؤون المرأة ربيحة ذياب، والأمين العام لمجلس الوزراء علي أبو دياك الذي أعلن التزام مجلس الوزراء بتعديل قانون صندوق النفقة بما يسمح بزيادة موارده لتمكينه من تلبية احتياجات الشريحة المستحقة للنفقة. حيث أوضح بأن رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله أصدر توجيهاته للحكومة للعمل على توفير مصادر تمويلية إضافية للصندوق لتمكينه من أداء مهامه الإنسانية على أكمل وجه بما فيها تعديل قانون الصندوق.

ثالثـاً: هيـكليـة تتـجاوب مع الاســـتراتيـجيـات

تم تطوير هيكلية الصندوق للتواؤم مع استراتيجيات ونشاطات الصندوق، فالوحدات المختلفة تعمل وفق صلاحيتها وبتنسيق عالٍ، كما ويوجد وصف وظيفي لجميع الموظفين والوحدات. والمسؤوليات والصلاحيات لكل مستوى وموقع وظيفي واضح ومحدد بناءً على دليل السياسات والإجراءات الإدارية.

وعلى الرغم من ذلك ولمقتضيات مصلحة العمل

ولضمان تنفيذ أهداف وغايات الصندوق الاستراتيجية والعملية ولقلة عدد موظفي/ات الصندوق، يتم تكليف الموظفين بإتمام مهام ومسؤوليات الوحدات الأخرى، مما يشكل عبء إضافي عليهم/ن خاصة في موضوع التنسيق والمتابعة مع الجهات المختلفة.

التواصل بين موظفي/ات الصندوق

- من خلال اجتماعات دورية للطاقم.
- من خلال التواصل اليومي عبر الإيميلات الخاصة بالمؤسسة.
- إصدار التعميمات والتوجيهات الإدارية.

تدريب الكادر لبناء قدراته

تلقى الكادر تدريبات عدة منذ بداية العام كانت على النحو التالي:

- ثلاثة تدريبات حول مهارات الاتصال والتواصل. المدرب: حسن سليم. تاريخ التدريب: 2014/03/12، 2014/03/20، 2014/04/03.

- بناء الحالة وفن المقابلة. المدرب: حسن سليم. تاريخ التدريب: 2014/04/09.

- بناء الحالة، طرق النجاة، ومسارات التدخل. المدرب: حسن سليم. تاريخ التدريب: 2014/05/10.

- جلسة تفريغ.. وتقييم لاحتياجات المستفيدين/ات. المدرب: حسن سليم. تاريخ التدريب: 2014/06/16.

تطوير أنظمة معلومات للتوثيق والأرشفة

- تم وضع نظام للأرشفة يدوياً ومحوسب، بحيث يتم الاحتفاظ بنسخة عن المراسلات (الخارجية، الداخلية، ومراسلات رئيس مجلس الإدارة) soft copy & hard copy، وكذلك إدخال بيانات كل مراسلة على Excel sheet (رقم الكتاب، الشخص المرسل له، المكان، موضوع الكتاب، وتاريخه) ليتسنى لنا البحث عن أية مراسلة والرجوع إليها بأقل من ثانية، حيث يتم تخزين كل المراسلات موقعة ومختومة من خلال السكانر لتكون لدينا نسخة إلكترونية عن جميع المراسلات، وذلك لتسهيل عملية الحصول على المراسلة وتصدياً لاحتمالية حدوث أي تلف في الملف الورقي.

صـــندوق النـفقة والمصـــاريـف:

بلغت إجمالي مصاريف الصندوق خلال السنة 1,064,506 شيقل مقابل ما مجموعه 1,634,144 شيقل لسنة 2013، وفي سنة 2012 بلغت 1,009,210 شيقل مقارنة مع مصاريف سنة 2011 حيث بلغت ما مجموعة 609000 شيقل تقريباً قياساً بـ 466000 شيقل تقريباً في سنة 2010 و272000 شيقل تقريباً في سنة 2009. وبلغ الانحراف في المصاريف عن المتوقع ما مجموعه97,418 شيقل عن سنة 2014، وفي سنة 2013 بلغ الانحراف 529,863 شيقل، وفي البحث عن أسباب الانحراف نجد أن هناك مصاريف لم تستحق مثل مصاريف التأمينات وزيادة في بعضها مثل المطبوعات للمحاكم الشرعية، وحدث أفضل انحراف في مصروف الرواتب بمبلغ 13,646 شيقل.

الاتجاه العام للمصاريف:

من الواضح ومن خلال المعطيات أن هناك زيادة واضحة في المصاريف والمنحنى أدناه يوضح الاتجاه العام للمصاريف:

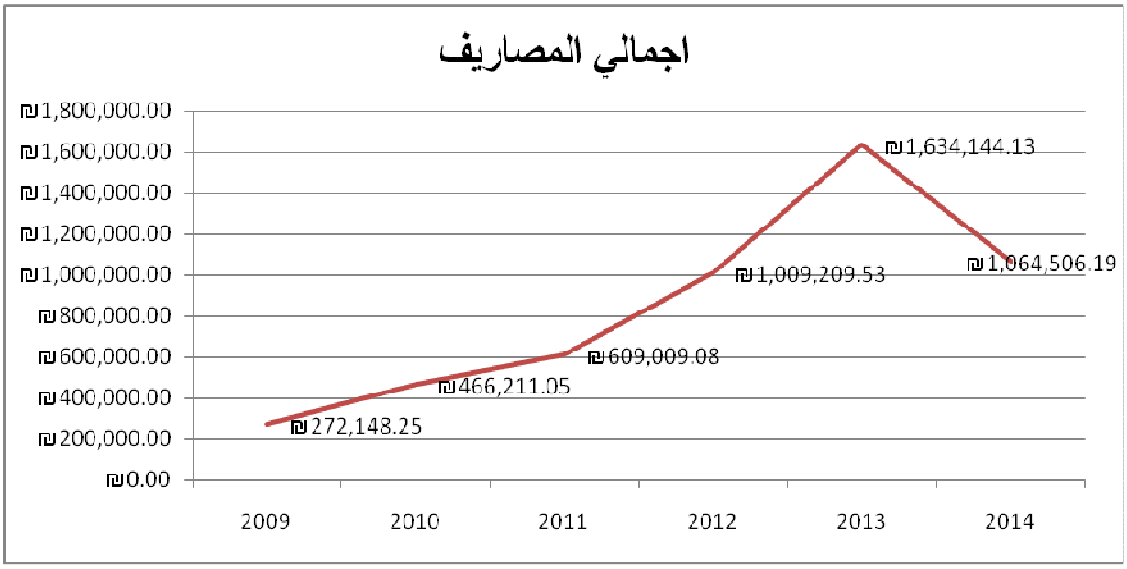

سنة 2014 ما بين الموازنة والفعلي

اذا ما تمت المقارنة ما بين التخطيط والفعلي نجد هناك انحراف سلبي (زيادة عن المتوقع) بلغ 97,418 شيقل، وفي سنة 2013 بمبلغ 58,320 شيقل مقارنة بمبلغ 214,279 شيقل (توفير) في سنة 2012 وهذا نجم عن الآتي:

أولاً: الانحراف في الإيرادات بلغ 319,734 شيقل، انحراف إيجابي (أكبر من المتوقع) وهي حسب ما هو موضح أدناه:

1. زيادة إيرادات المحاكم بمبلغ 115,146 شيقل.
2. زيادة إيراد الغرامات بمبلغ 55,947 شيقل.
3. زيادة في الإيرادات الأخرى بمبلغ 148,641 شيقل.
4. الانحراف في المصاريف كانت الخلاصة منه هو انحراف سلبي بمبلغ 97,418 شيقل مقارنة مع انحراف سلبي بمبلغ 529,863 شيقل في سنة 2013.

قائمة الدخل المقارنة المدرجة أدناه تبين كافة التفاصيل:

جدول رقم (12): قائمة دخل صندوق النفقة لسنة 2014 المقارنة غير المدققة

1	الايرادات		موازنة 2014	فعلي2014	الانحراف عن الموازنة	موازنة 2013	فعلي 2013	الانحراف عن الموازنة
1.1		ايرادات المحاكم الشرعية	₪ 948,000.00	₪ 1,063,146.00	₪ 115,146.00	₪ 900,000.00	997,749.00	₪ 97,749.00
1.2		ايرادات منح من السلطة الفلسطينية			₪ 0.00	₪ 0.00	0	₪ 0.00
1.3		ايراد ارباح الاستثمار	₪ 0.00	₪ 45,453.54	₪ 45,453.54	₪ 0.00	10.41	₪ 10.41

1.4	تبرعات عامة	₪ 0.00	₪ 21,079.60		₪ 21,079.60		
1.5	ايراد تبرعات عينية	₪ 42,636.06	₪ 42,636.06	₪ 465,000.00	715,066.59	₪ 250,066.59	
1.6	ايراد غرامات 5%	₪ 0.00	₪ 55,946.56	₪ 0.00	53,193.18	₪ 53,193.18	
1.7	ايراد حملة التكافل	₪ 39,163.57	₪ 39,163.57	₪ 0.00	146,021.20	₪ 146,021.20	
1.8	ايرادات اخرى	308.47 ₪	308.47 ₪	0.00 ₪	41,142.59	41,142.59 ₪	
	مجموع الايرادات	**₪ 948,000.00**	**₪ 1,267,733.80**	**₪ 1,365,000.00**	**₪ 1,953,182.97**	**₪ 588,182.97**	
2	المصاريف						
2.01	الرواتب	₪ 477,600.00	463,954.00 ₪	₪ 497,460.00	433,101.37 ₪	64,358.63 ₪-	
2.02	اجرة المقر	56,000.00 ₪	48,107.64 ₪	56,000.00 ₪	51,593.40 ₪	4,406.60 ₪-	
2.03	كهرباء و ماء	7,200.00 ₪	6,694.48 ₪	15,800.00 ₪	10,303.32 ₪	5,496.68 ₪-	
2.04	تلفون و جوال و انتر نت وصفحة الكترونية	27,600.00 ₪	23,172.70 ₪	30,700.00 ₪	20,228.11 ₪	10,471.89 ₪-	
2.05	قرطاسية ومطبوعات	22,400.00 ₪	29,496.28 ₪	40,820.00 ₪	24,651.15 ₪	16,168.85 ₪-	
2.06	ضيافة	1,200.00 ₪	4,095.00 ₪	27,675.00 ₪	5,768.20 ₪	21,906.80 ₪-	
2.07	مواصلات	37,200.00 ₪	36,403.00 ₪	45,700.00 ₪	48,303.00 ₪	2,603.00 ₪	
2.08	تنظيف	600.00 ₪	599.00 ₪	1,200.00 ₪	2,753.00 ₪	1,553.00 ₪	
2.09	تدقيق حسابات	7,000.00 ₪	9,045.68 ₪	7,000.00 ₪	8,449.72 ₪	1,449.72 ₪	
2.10	عمولات بنكية	4,200.00 ₪	2,008.27 ₪	4,800.00 ₪	1,969.66 ₪	2,830.34 ₪-	
2.11	اجور مدربين			0.00 ₪	0.00 ₪	0.00 ₪	
2.12	اجرة قاعات			0.00 ₪	0.00 ₪	0.00 ₪	
2.13	نهاية خدمة	39,800.00 ₪	48,389.92 ₪	34,000.00 ₪	38,836.31 ₪	4,836.31 ₪	
2.14	مصروف صيانة اجهزة	5,000.00 ₪	6,069.23 ₪	4,800.00 ₪	11,047.68 ₪	6,247.68 ₪	
2.15	مصروف استهلاك موجودات ثابتة	48,000.00 ₪	62,909.31 ₪	20,000.00 ₪	62,704.16 ₪	42,704.16 ₪	
2.16	مصروف ديون معدومة	₪ 130,000.00	257,176.54 ₪	35,000.00 ₪	261,501.05 ₪	226,501.05 ₪	
2.17	مصروف صيانة وترميم	64,288.00 ₪	61,108.20 ₪	59,000.00 ₪	42,427.76 ₪	16,572.24 ₪-	
2.18	مصروف صحف واعلانات	3,600.00 ₪	1,127.00 ₪	0.00 ₪	1,065.00 ₪	1,065.00 ₪	
2.19	مصروف خدمات و استشارات		25,481.00 ₪	0.00 ₪	0.00 ₪	0.00 ₪	
2.20	مصروف اشتراك برنامج محاسبي	5,000.00 ₪	4,846.32 ₪	5,076.00 ₪	5,075.16 ₪	0.84 ₪-	

2.21	بناء انظمة ودراسات			0.00 ₪	0.00 ₪	0.00 ₪	0.00 ₪
2.22	مصروف تصوير ملفات في المحاكم	2,400.00 ₪		₪- 2,400.00	1,800.00 ₪	228.00 ₪	1,572.00 ₪-
2.23	مصروف فرق عملة		29,037.38 ₪-	₪- 29,037.38	0.00 ₪	8,680.95 ₪	8,680.95 ₪
2.24	تامين اصابات عمال و حوادث	1,000.00 ₪		₪- 1,000.00	1,000.00 ₪	0.00 ₪	1,000.00 ₪-
2.25	حملات و اعلانات			0.00 ₪	30,000.00 ₪	198,942.88 ₪	168,942.88 ₪
2.26	تامين صحي	16,200.00 ₪		₪- 16,200.00	16,200.00 ₪	0.00 ₪	16,200.00 ₪-
2.27	خدمات مساندة			0.00 ₪	0.00 ₪	0.00 ₪	0.00 ₪
2.28	هدايا			0.00 ₪	0.00 ₪	0.00 ₪	0.00 ₪
2.29	متفرقة	10,000.00 ₪	1,260.00 ₪	₪- 8,740.00	10,000.00 ₪	8,472.00 ₪	1,528.00 ₪-
2.30	مصاريف اشتراك و ترخيص ورسوم			0.00 ₪	0.00 ₪	30.00 ₪	30.00 ₪
2.31	سفر			0.00 ₪	43,450.00 ₪	355.00 ₪	43,095.00 ₪-
2.32	مصروف استئجار معدات مكتبية	800.00 ₪	1,600.00 ₪	800.00 ₪	800.00 ₪	2,400.00 ₪	1,600.00 ₪
2.33	تدريب و بناء كادر/تدريب واستشارات			0.00 ₪	₪ 116,000.00	385,257.25 ₪	269,257.25 ₪
	مجموع المصاريف	**₪ 967,088.00**	**₪ 1,064,506.19**	**₪ 97,418.19**	**₪ 1,104,281.00**	**₪ 1,634,144.13**	**529,863.13 ₪**
3	**فائض/عجز الفترة**	**₪- 19,088.00**	**203,227.61 ₪**	**₪ 222,315.61**	**₪ 260,719.00**	**319,038.84 ₪**	**58,319.84 ₪**

الصندوق والأرصدة النقدية:

من خلال مراجعة الأرصدة النقدية نلاحظ أن هناك انخفاض في الأرصدة النقدية حيث بلغ رصيد النقد مع نهاية العام مبلغ 595,037.62 شيقل، في حين كان في سنة 2013 ما مجموعه 2,238,386 شيقل مقارنة مع 2,454,569 شيقل في سنة 2012، ومع سنة 2011 حيث كانت الأرصدة النقدية 982647 شيقل في حين كانت في نهاية سنة 2010 ما مجموعه 1105680 شيقل والمنحى أدناه يوضح اتجاه الاحتفاظ بأرصدة نقدية مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك إعادة توجيه للأرصدة النقدية، حيث تم الاحتفاظ بها في

الحساب البنكي الخاص بالصندوق في نهاية سنة 2012 وفي سنوات 2010 و2011 و2014 تم استثمار هذه الأرصدة النقدية كما ذكر سابقاً في التقرير عند الحديث عن الاستثمار:

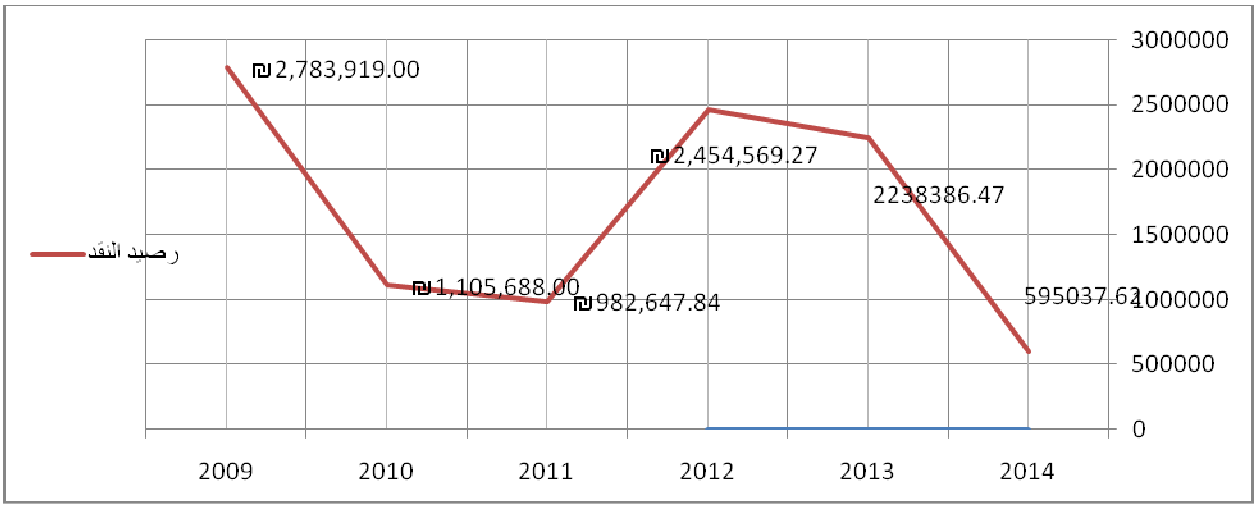

الصندوق والموجودات الثابتة:

بشكل عام هناك ثبات في الموجودات الثابتة، حيث بلغت صافي الأصول الثابتة في نهاية العام 279,689 شيقل مقارنة مع 340,472 شيقل في سنة 2013، وفي نهاية العام 2012 ما مجموعه 386,861 شيقل مقارنة مع 57154 شيقل في سنة 2011 ومع 16952 شيقل في نهاية العام 2010.

<u>الذمم الدائنة:</u>

بشكل عام الصندوق لا يوجد عليه التزامات وديون مستحقة بمبالغ عالية، حيث أن السياسة المتبعة تقوم على تسديد المصاريف بأسرع وقت. ولكن في حال اعتبار المبالغ المستحقة للمستفيدات وغير المصروفة ديون، فيكون الصندوق مدين بمبلغ يقارب 3,168,520 شيقل.

وفر/عجز الفترة:

و بشكل عام هناك زيادة في وفر السنة قياساً بسنة 2013 والشكل أدناه يوضح مصروف الرواتب:

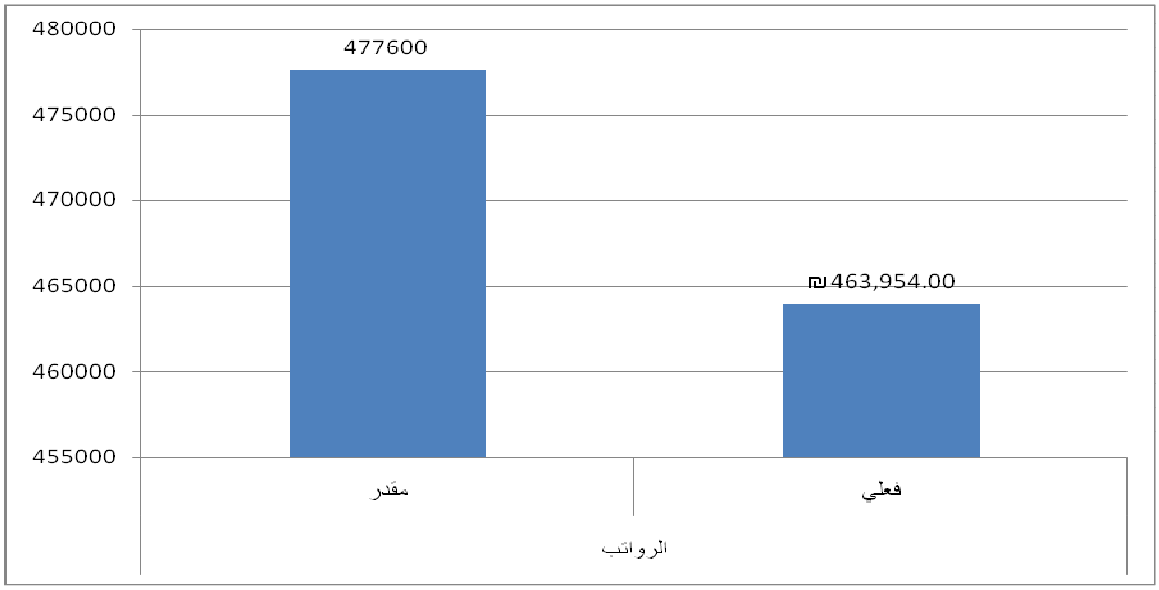

والمنحنى أدناه يوضح اتجاه الزيادة في الوفر السنوي:

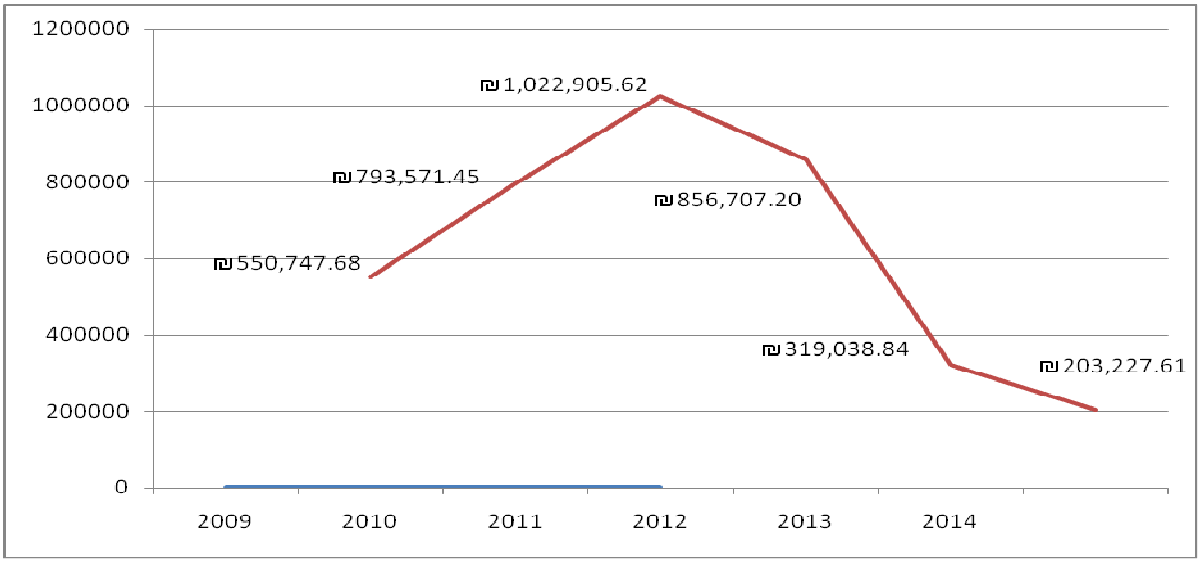

صندوق النفقة الفلسطيني

جدول رقم (13): الميـزانيـة الـعمـومية لصــندوق النفقة غير المدققة

الميزانية العمومية لصندوق النفقة كما هي بتاريخ 31-12-2014 و المقارنة

1	الموجودات		2014	2013	2012	2011	2010	2009
1.1		الموجودات المتداولة						
1.1.1		نقد في الصندوق	398	₪3,478.00	₪0.00	₪931.50	₪0.00	₪0.00
1.1.2		نقد في البنوك	594639.62	₪ 2,234,908.47	₪ 2,454,569.27	₪981,716.34	₪ 1,105,688.00	₪ 2,783,919.00
1.1.3		ذمم المستفيدات	5322002.84	₪ 4,651,596.72	₪ 3,800,162.18	₪ 2,590,279.61	₪ 1,576,255.00	₪ 853,236.00
1.1.4		مخصص ديون مشكوك فيها	-646745.78	- ₪ 397,994.74	- ₪ 136,493.69	- ₪31,280.00		₪0.00
1.1.5		مصاريف مدفوعة مقدم	25552.29	₪85,644.45	₪ 121,197.29	₪186,739.73	₪ 259,262.00	₪0.00
1.1.6		ايرادات مستحقة	45000	₪0.00	₪0.00	₪40,444.44	₪8,750.00	₪0.00
		مجموع الموجودات المتداولة	₪ 5,340,846.97	₪ 6,577,632.90	₪ 6,239,435.05	₪ 3,768,831.62	₪ 2,949,955.00	₪ 3,637,155.00
1.2		الموجودات الثابتة	463082.81	460,956.53	₪ 443,230.11	₪67,732.00	₪21,872.00	₪19,552.00
1.3		استهلاك متراكم	-183394.19	-120,484.88	- ₪56,369.42	- ₪10,577.95	- ₪4,920.00	- ₪336.00
		صافي الموجودات الثابتة	₪279,688.62	₪ 340,471.65	₪ 386,860.69	₪57,154.05	₪16,952.00	₪19,216.00
1.4		موجودات اخرى						
		استثمار مع الهيئة العامة للبترول	1500000	0	₪0.00	₪ 2,000,000.00	1500000	0
		مجموع الموجودات الاخرى	₪ 1,500,000.00	₪0.00	₪0.00	₪ 2,000,000.00	₪ 1,500,000.00	₪0.00
		مجموع الموجودات	**7,120,535.59₪**	**₪ 6,918,104.55**	**₪ 6,626,295.74**	**₪ 5,825,985.67**	**₪ 4,466,907.00**	**₪ 3,656,371.00**

2	صافي الاصول و الالتزامات						
2.1	التزامات متداولة						
2.1.1	ذمم دائنة	43369.61	54,102.88	₪22,458.24	₪27,332.45	₪9,430.00	₪10,380.00
2.1.2	شيكات صادرة لم تصرف	0	643.43	₪64,095.41	₪41,432.05	₪5,032.00	₪0.00
2.1.3	ايرادات مستلمة مقدم/ مصاريف مستحقة	92822.94	135,459.00	₪ 169,229.86	₪279,521.62	₪7,920.00	₪0.00
2.1.4	التزامات اخرى	2296.99	1,095.00	₪1,530.12			
	مجموع الالتزامات المتداولة	₪138,489.54	₪ 191,300.31	₪ 257,313.63	₪348,286.12	₪22,382.00	₪10,380.00
2.2	التزامات طويلة الاجل						
	مخصص نهاية خدمة	181,509.45	133,119.53	₪94,283.22	₪59,709.26	₪50,917.00	₪0.00
	مجموع الالتزامات طويلة الاجل	₪181,509.45	₪ 133,119.53	₪94,283.22	₪59,709.26	₪50,917.00	₪0.00
2.3	صافي الاصول						
2.3.1	فائض/عجز الفترة	203227.61	319038.84	₪ 856,708.60	₪ 1,024,382.76	₪ 810,136.00	₪ 553,265.00
2.3.2	رصيد مدور	6597308.99	6,274,645.87	₪ 5,417,990.29	₪ 4,393,607.53	₪ 3,583,472.00	₪ 3,092,726.00
	مجموع صافي الاصول	₪ 6,800,536.60	₪ 6,593,684.71	₪ 6,274,698.89	₪ 5,417,990.29	₪ 4,393,608.00	₪ 3,645,991.00
	مجموع الالتزامات و صافي الاصول	**₪7,120,535.59**	**₪ 6,918,104.55**	**₪ 6,626,295.74**	**₪ 5,825,985.67**	**₪ 4,466,907.00**	**₪ 3,656,371.00**

صندوق النفقة
الفلسطيني

الخـــلاصـــة:

من المعطيات أعلاه يتضح أن الصندوق في أزمة حقيقية وبحاجة إلى رفده بموارد مالية جديدة تساهم بشكل فاعل في الإيفاء بالتزاماته اتجاه المستفيدات وسد رمقهن.

وكذلك يلاحظ الثبات النسبي في إيرادات المحاكم والزيادة في المصاريف مما يؤدي إلى تآكل قيمة المبالغ المصروفة للمستفيدات، آخذين بعين الاعتبار أن الصندوق يعمل بطاقم محدود وبأقصى طاقاته.

أخيراً إذا كان إيجاد الصندوق من أجل خدمة شريحة مهمشة من أبناء شعبنا، فإن ذلك يتطلب حماية الصندوق وتمكينه ليكون سنداً وعوناً لهذه الفئة، وضامن لحقوقها ومصالحها.

أهـــم المعيـــقات

- ثبات موارد الصندوق وزيادة عدد المستفيدات من خدمات الصندوق، مما يهدد تحقيق غاية الصندوق بالوصول إلى جميع مستحقي خدمات الصندوق.
- قلة عدد موظفي الصندوق مقارنة مع توسع خدمات الصندوق.
- تدني نسبة التحصيل.

التـــوصـــــيات

- زيادة وتنويع موارد الصندوق، وتكثيف الجهد والضغط لإصدار قرار بقانون لزيادة موارد الصندوق.